منح المجلس الاداري الصلاحيات نفسها الممنوحة اليوم للحكم العسكري الاسرائيلي (المصدر نفسه) .

انطلاقا من هذه الخلافات العميقة في مفاوضات الحكم الذاتي ، بدأ القلق يساور بعض الاوساط الاسرائيلية ، بسبب عدم تحقيق اي تقدم جوهري في المفاوضات حتى الان ، الامر الذي لا يؤدي — بحسب رأي هذه الاوساط — الى خلق جو سياسي مريح بين مصر واسرائيل . « فليس هناك احتمالات مشجعة لقيام علاقات تجارية وسياحية ، ولتبادل ثقافي وما شابه ذلك ، اذا بقي الجو السياسي فاترا ... وثمة اساس للاعتقاد بأن القاهرة غير مهتمة بنشوء ازمة بينها وبين القدس ، الا انه ما من شك في ان المصريين يشعرون بعدم الراحة ازاء الحقيقة بأن مفاوضات الحكم الذاتي لم تحقق اي تقدم ملموس في المواضيع الاساسية » (افتتاحية هارتس ، ١٩٧٩/١٢/٢٤) .

ويتزعم هذه الاوساط وزير الخارجية الاسرائيلي السابق موشي دايان ، الذي عاد يطرح مشروعه القديم بخصوص تنفيذ مشروع الحكم الذاتي من جانب واحد ، بواسطة اخراج الحكم العسكري الاسرائيلي من المناطق المحتلة . وبهذه الطريقة يمكن ، حسب اعتقاده ، تجاوز معارضة الفلسطينيين لهذا المشروع . وحسب قول دايان ، يجب على اسرائيل فقط ان تضمن مصالحها في المناطق المحتلة ، والمتمثلة في عدم قيام دولة فلسطينية ، وبقاء الجيش الاسرائيلي داخل المناطق وعلى الحدود، ثم استمرار الاستيطان في اماكن محددة . ويذكر دايان دوافعه لتنفيذ خطوة كهذه بقوله : « على ضوء تيار اليقظة القومية في الشرق الاوسط ، يجب تنفيذ الحكم الذاتي دون شروط ، ودون اشتراط اشتراك العرب الفلسطينيين، أو وقف المفاوضات مع مصر والولايات المتحدة . [كما] ان اتفاق كامب ديفيد ليس اتفاقا هاما فحسب ، وانما افضل اتفاق حققته اسرائيل مع الولايات المتحدة ومصر . واذا لم ينفذ هذا الاتفاق ، ثمة خوف من ان يتحول الى مادة محفوظة في السجلات، لا اهمية لها» (من مقابلة مع دايان في يديعوت احرونوت ، ١٩٧٩/١٢/٢١) . ورغم تشاؤم دايان فيما يتعلق باحتمال اشتراك الفلسطينيين في تنفيذ مشروع الحكم الذاتي ، فأنه متفائل في امكانية الوصول الى اتفاق مع المصريين حول هذا المشروع . « فالمصريون لن يندفعوا نحو الاعتراف بالفشل ،وسيتوصلون الى اتفاق مع اسرائيل ، معلنين للفلسطينيين . هذا هو الحد الاقصى الذي استطعنا تحقيقه من اجلكم ، ولو شاركتم لحققنا المزيد... [كذلك] فالمصريون لن يشرطوا تحقيق اتفاق السلام بتنفيذ الحكم الذاتي ، خصوصا وانهم مهتمين بالانسحاب الكامل من سيناء الذي سيستمر سنتين اضافيتين ... كذلك الاميركيون ايضا ، لاعتباراتهم الخاصة ، يمكنهم القول . الفلسطينيون لم يوافقوا ، اذن لنترك هذا الامر » (المصدر نفسه) .

الا ان اراء دايان هذه ، التي تتعلق بتطبيق الحكم الذاتي في المناطق المحتلة ، من جانب واحد ، والتي لا تعني في الحقيقة سوى تجميل وجه الاحتلال ، انطلاقا من المصلحة الاسرائيلية ، تبدو الآن بعيدة كل البعد عن الموقف السياسي الاسرائيلي الآخذ بالتصلب حيال مصير المناطق المحتلة ، وافضل تعبير لهذا التصلب ، ازدياد نفوذ الاوساط المتطرفة المنتمية إلى حركة غوش إيمونيم، أو المقربة منها ، داخل الحكومة ، وفي الكنيست . فقضية عدم اخلاء مستوطنة ايلون موريه ، حتى الآن ، من قبل مستوطني حركة غوش ايمونيم ، وفق قرار صادر عن محكمة العدل العليا ، اصبحت دليلا قاطعا على عدم جدية سياسة الحكومة الاسرائيلية ، في توفير الحد الادنى من الشروط الضرورية لتطبيق مشروع الحكم الذاتي ، وبالتالي تشجيع الاوساط المتطرفة على تنفيذ مخططاتها الاستيطانية داخل المناطق المحتلة . وقد تجاوبت هذه الاوساط مع سياسة الحكومة هذه ، بواسطة دفع مؤيديها في الكنيست الى تقديم مشروع عاجل ، يقضي بتطبيق القانون والقضاء ، وادارة الدولة على جميع المناطق المحتلة ، وبذلك يمكن حل المشكلة القانونية للمستوطنات الاسرائيلية، في هذه المناطق، ويتمكن مستوطنو ايلون موريه من البقاء في اماكنهم (هآرتس ، ١٩٧٩/١٢/٢٧) .

واعلن النائب موشي شمير ، من زعماء حركة هتحياه ، في معرض تقديمه لمشروع القرار هذا ، ان «سيادة اسرائيل على ارض — اسرائيل ، اما ان تكون أو لا تكون » ، مضيفا ان « الاستيطان اليهودي في اي مكان في عهد هذه الحكومة غير مضمون من [خطر] الاخلاء » (المصدر نفسه) .